

Distr.: General
9 April 2018
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٨
من ٤ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، نيويورك
البند ١٥ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان - المراجعة الداخلية
للحسابات والتحقق

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق بشأن أنشطة المراجعة
الداخلية للحسابات والتحقق التي قام بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في
عام ٢٠١٧

الموجز

يقدم التقرير الحالي بشأن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق في صندوق الأمم المتحدة للسكان، التي اضطلع بها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق للعام الذي ينتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، استجابةً لقرارات المجلس التنفيذي ٢/٢٠١٥ و ١٣/٢٠١٥ وقرارات المجلس السابقة ذات الصلة.

ويعرض التقرير استعراضاً لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق، التي أتمها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق في عام ٢٠١٧. يحتوي التقرير على معلومات حول: (أ) المصادر الموجودة في مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق في عام ٢٠١٧؛ (ب) المسائل المهمة التي كشفها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق في أنشطة مراجعة الحسابات الداخلية والتحقق؛ (ج) التحقق، بما في ذلك حالات الاحتيال والإجراءات التي أُخذت؛ (د) استعراض توصيات المراجعة الداخلية للحسابات في الفترة بين ٢٠١٠-٢٠١٧ وحالة تنفيذها. وأخيراً، فإن رأي مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق، القائم على نطاق العمل الذي تم الاضطلاع به، في ملاءمة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان وفعاليتته مذكور في الوثيقة (DP/FPA/2018/6/Add.1). تتوفر المرفقات من ١ إلى ٧ على نحو منفصل على الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة للسكان.



الرجاء إعادة استعمال الورق



بموجب قرار المجلس التنفيذي ٢/٢٠١٥ والقرارات ذات الصلة السابقة، يتوفر التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2018/6/Add.2)، كإضافة ملحقاً بالتقرير الحالي. كما يتوفر رد الإدارة عليه وعلى التقرير الحالي (DP/FPA/2018/CPR.5) أيضاً.

عناصر القرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في:

الإحاطة علماً بالتقرير الحالي (DP/FPA/2018/6)، والرأي، القائم على نطاق العمل الذي تم الاضطلاع به، في ملاءمة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان وفعاليته في (DP/FPA/2018/6/Add.1)، والتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (DP/FPA/2018/6/Add.2)، ورد الإدارة على ذلك وعلى التقرير الحالي؛

الإعراب عن دعمه المستمر لتعزيز وظائف مراجعة الحسابات والتحقق في صندوق الأمم المتحدة للسكان، ولتوفير المصادر الكافية لأداء مهام ولايته؛

إقرار ودعم مشاركة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق في أنشطة المراجعة الداخلية والتحقق المشتركة.

الصفحة

قائمة الأشكال	٣
I. المقدمة	٤
II. الضمان في صندوق الأمم المتحدة للسكان	٤
أ. الولاية والمعايير المهنية والاستقلالية	٤
ب. رأي بشأن ملاءمة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، وفعاليته	٥
ج. الامتثال لسياسة الرقابة	٥
III. المصادر	٥
IV. أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠١٧	٦
أ. منهجية تقييم مخاطر مراجعة الحسابات	٦
ب. خطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٧	٧
ج. تغطية مراجعة الحسابات الناتجة	٩
V. أنشطة التحقيقات عام ٢٠١٧	٩
أ. حجم الحالات	٩
ب. أنواع الشكاوى	١٠
ج. الفصل في القضايا	١١
VI. النتائج الرئيسية المستخلصة من المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في ٢٠١٧	١٢
أ. تقييم مخاطر مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٧	١٢
ب. نتائج المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات الأساسية	١٣
ج. وحدات الأعمال	١٤
د. العمليات والبرامج	١٦
هـ. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	١٦
و. المراجعة المشتركة	١٦
VII. التوصيات المقدمة والإجراءات الإدارية	١٦
أ. توصيات المراجعة	١٦
ب. التوصيات الجديدة	١٦
ج. التوصيات المعلقة	١٨
د. مقبولية المخاطر بالنسبة للإدارة	١٩
هـ. التوصيات التي لم يُبَيَّنَ فيها لمدة ١٨ شهرًا أو أكثر	١٩
و. الإجراءات التأديبية أو الجزاءات المتخذة بعد التحقيقات	٢٠
VIII. الأنشطة الاستشارية	٢٠
IX. التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة	٢١
أ. المراجعة الداخلية للحسابات	٢١
ب. التحقيقات	٢١
ج. وحدة التفتيش المشتركة	٢١
X. الاستنتاج العام والخطوات التالية	٢١

قائمة الأشكال

- الشكل ١ لمحة عامة عن الشكاوى المتلقاة في الفترة بين ٢٠١٢ و ٢٠١٧ حسب الفئة (عند تلقي الشكاوى)..... 11
 الشكل ٢ توصيات مراجعة الحسابات للمكاتب القطرية - حسب مستوى الأولوية..... 17
 الشكل ٣ توصيات المكتب القطري - حسب النوع..... 17
 الشكل ٤ توصيات مراجعة الحسابات للمكاتب القطرية - حسب القضية..... 18
 الشكل ٥ التوصيات المتعلقة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧..... 19
 الشكل ٦ التوصيات التي لم يُبْتَّ فيها لمدة ١٨ شهرًا أو أكثر..... 19

قائمة الجداول

- الجدول ١ المصادر - عامًا ٢٠١٦ و ٢٠١٧..... 6
 الجدول ٢ لمحة عامة عن مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٧..... 7
 الجدول ٣ مراجعة حسابات وحدات العمل لعام ٢٠١٧ - التصنيفات حسب المجال..... 8
 الجدول ٤ لمحة عامة عن القضايا المُستَلَمَة والمنتهي تداولها في عام ٢٠١٧..... 10
 الجدول ٥ لمحة عامة عن القضايا المحقق فيها في ٢٠١٧ حسب الفئة (عند اختتام التحقيقات)..... 12
 الجدول ٦ نتائج تقييم مخاطر مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٧..... 12
 الجدول ٧ حالة تنفيذ توصيات المراجعة حسب السنة..... 18

قائمة المرفقات

- المرفق ١: ميثاق مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات
 المرفق ٢: تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة في عام ٢٠١٧ (مع التقييمات)
 المرفق ٣: الممارسات الجيدة وفرص التنمية في تقارير مراجعة حسابات المكاتب الميدانية لعام ٢٠١٧
 المرفق ٤: التوصيات الأقدم من ١٨ شهرًا بحلول نهاية عام ٢٠١٧
 المرفق ٥: ضوابط إدارة حساب صندوق التشغيل ونتائج مراجعة حسابات الشركاء المنفذين
 المرفق ٦: موجز تفصيلي للتقارير المتعلقة بالتحقيقات الصادرة في عام ٢٠١٧
 المرفق ٧: آخر الإجراءات المُتَّخَذَة بشأن التقارير المتعلقة بالتحقيقات الصادرة في الأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦

(تتوفر المرفقات من ١ إلى ٧ على نحو منفصل على الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة للسكان)

I. المقدمة

١. يقدم التقرير الحالي للمجلس التنفيذي موجزًا عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحققات، التي قام بها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات في عام ٢٠١٧. يقدم أيضًا رأي مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات، القائم على نطاق العمل الذي تم الاضطلاع به، في ملاءمة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان وفعاليتها، وفقًا للقرار ١٣/٢٠١٥. يقدم هذا التقرير أولاً لمحة عامة عن الضمان والموارد والأنشطة التي اضطلع بها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات، قبل تقديم الموجز التجميعي لاستنتاجات العمل المُتخذ، والتوصيات المقدمة، والإجراءات الإدارية.

II. الضمان في صندوق الأمم المتحدة للسكان

أ. الولاية والمعايير المهنية والاستقلالية

٢. تستند ولاية مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات إلى المادة السابعة عشرة من اللوائح والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠١٤، وسياسة الرقابة،^١ وإطار المساءلة.^٢ يقوم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات وحده بإدارة الآخرين أو تفويضهم لأداء وظائف الرقابة التالية، أو إدارتها: (أ) خدمات المراجعة الداخلية للحسابات المستقلة (ملاءمة عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر، والرقابة الداخلية، والاستخدام المقتصد والفعال للموارد، وفعاليتها)؛ (ب) خدمات التحققات (الادعاءات المتعلقة بالأعمال غير المشروعة). وافق المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان على آخر ميثاق لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات في يوم ٢٦ يناير ٢٠١٨. يرد الميثاق في المرفق ١.

٣. ترصد اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بانتظام جودة أعمال مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات. وتواصل اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات إساءة المشورة؛ لتعزيز فعالية خدمات مراجعة الحسابات والتحققات التي يقدمها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات في عام ٢٠١٧، واستعرضت خطة العمل السنوية لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات، والميزانية والتقارير المرحلية المنتظمة، والتقارير السنوية، وتقارير المراجعة الداخلية للحسابات. رصد مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة الإجراءات المُتخذة لتنفيذ توصياته التي تهدف إلى تحسين عمليات مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات. واستمر مراجعو الحسابات الخارجيون في الاعتماد على أعمال مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات والتقارير في عام ٢٠١٧.

٤. وعلى غرار السنوات الماضية، تلقى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات من الإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للسكان دعمًا من الإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للسكان طوال العام. حضرت مديرة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات، ضمن جملة أمور، اجتماعات اللجنة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بصفتها الرسمية، التي أتاحت لها فرصة إساءة المشورة للإدارة العليا بشأن جوانب الحوكمة أو المساءلة أو مراقبة السياسات أو الإجراءات الجديدة، والتعليق على أي مخاطر محتملة ناشئة يتعرض لها صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٥. قام مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات بأعماله وفقًا للمعايير المهنية التي يلتزم بها، والسياسات التي يتعين عليه الالتزام بها، وهي سياسة الرقابة والقواعد واللوائح المالية، وقواعد ولوائح الموظفين؛ للمراجعة الداخلية للحسابات والمعايير الدولية للممارسة المهنية لمراجعة الحسابات الداخلية.^٣ ولإجراء التحققات، التزم المكتب بالإطار التأديبي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وسياسة صندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة بجزاءات البائعين، وسياسة صندوق الأمم المتحدة للسكان للحماية من الانتقام جزاء الإبلاغ عن إساءة السلوك أو التعاون مع تحقيقات تقصي الحقائق المفوضة، والمبادئ والإرشادات الموحدة لإجراء التحققات.

٦. لضمان استمرار فعالية مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات في تادية مهمته، يحرص المكتب على ضمان الجودة وبرنامج التنمية لكل من وظائف مراجعة الحسابات الداخلية والتحققات. ويتولى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات تنفيذ التوصيات المقدمة من تقييمات الجودة الخارجية لمهمة مراجعة الحسابات الداخلية (٢٠١٥)، ومهمة التحققات (٢٠١٦).

٧. يؤكد مدير المكتب بموجب هذا التقرير للمجلس التنفيذي أن مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات كان يتمتع بالاستقلالية التنظيمية في عام ٢٠١٧. فقد تحرر مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات من التدخل في تحديد نطاق عمله وتنفيذه، والإبلاغ عن نتائجه.

^١ قرار المجلس التنفيذي ٢/٢٠١٥، راجع أيضًا DP/FPA/2015/1.

^٢ راجع DP/FPA/2007/20.

^٣ صادرة من معهد مراجعي الحسابات الداخليين.

ب. رأي بشأن ملائمة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، وفعاليتيه

٨. في رأي مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، القائم على نطاق العمل الذي تم الاضطلاع به، فإن ملائمة عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية وفعاليتها كانت بحاجة إلى بعض التحسينات؛ مما يعني أن ترتيبات الحوكمة المحددة، وممارسات إدارة المخاطر، وعمليات الرقابة صُممت تصميمًا مناسبًا ونُفذت بفعالية، ولكنها تحتاج إلى بعض التحسينات لتوفير الضمان المعقول بأنه يجب تحقيق أهداف الكيان/المجال الخاضع لمراجعة الحسابات. لا تؤثر القضية (القضايا) وفرص التحسين المحددة تأثيرًا كبيرًا في تحقيق أهداف مجال صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاضع لمراجعة الحسابات. وتمت التوصية باتخاذ إجراءات إدارية؛ لضمان تخفيف جِدّة المخاطر المحددة بدرجة وافية.

٩. تُستخدم أسباب تكوين الرأي والمعلومات المقدمة عن المعايير كأساس، ومن ثم يوضع نطاق العمل الذي اضطلع به والمصادر الإضافية للأدلة، على النحو الملائم، في الاعتبار لتكوين الرأي، وتردُ العمليات المُتبعة لتجميع المسائل المحددة وتقييمها في الوثيقة DP/FPA/2018/6/Add.1.

ج. الامتثال لسياسة الرقابة

١٠. كانت إجراءات الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، على النحو المنصوص عليه في DP/FPA/2015/1، ساريةً طوال عام ٢٠١٧، العام الخامس من الإفصاح العلني. وبالرغم من عدم تلقي طلب للحصول على التقارير الصادرة بين سبتمبر ٢٠٠٨ ونوفمبر ٢٠١٢ في عام ٢٠١٧، قدم تقرير واحد لإحدى الدول الأعضاء خارج إطار العمل. أصبحت جميع التقارير الصادرة بعد ١ ديسمبر ٢٠١٢ معلنةً، خلال شهر واحد من الإصدار الداخلي، في المتوسط. وبالنسبة لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، يظل وضوح تقارير المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وجودتها مسألة تتطلب اهتمامًا متواصلًا، مع استثمار قدر كبير من الوقت والجهد في تفاعلات الإدارة.

١١. ووفقًا لما هو منصوص عليه في DP/FPA/2015/1 (الفقرة ٢٧)، تم نشر مصادر مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات بفعالية وكفاءة في عام ٢٠١٧؛ ولكن الوظائف الشاغرة والفعاليات الخارجة عن سيطرة مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات قد أعاقت تحقيق خطة المراجعة الداخلية للحسابات المتوقعة. وكانت المصادر غير كافية لمواجهة حجم الحالات في مجال التحقيقات المرتفع – المعقد على نحو متزايد – أو لدعم الإدارة إلا من خلال الخدمات الاستشارية المتفرقة (راجع الفقرات III، ١٤، VIII و IX).

III. المصادر

١٢. واعتبارًا من يوم ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، أُعلن عن ٢٤ وظيفة معتمدة في مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات: ٤ وظائف من فئة الخدمات العامة، و ٢٠ وظيفة من الفئة الفنية. ويتضمن العدد الكلي للمراجعة الداخلية للحسابات رئيسين، وتسعة مراجعين، ومحلل بيانات للمهام الميدانية؛ يعززهم المستشارون الأفراد والموظفون من شركات مراجعة الحسابات المحلية بموجب اتفاقية طويلة الأجل (تمثل ما يعادل موظفين اثنين بدوام كامل تقريبًا)؛ وكانت هناك ثلاث وظائف شاغرة في نهاية العام، تم شغلها جميعًا خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨. فيما يتعلق بإجراء التحقيقات، يتضمن العدد الكلي رئيسًا وخمسة محققين من مختلف الفئات، يعززهم مستشارو التحقيقات. وعلى غرار السنوات الماضية، تولت إدارة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات مع المدير واثنتين من موظفي الخدمة العامة (إحدى الوظيفتين كانت شاغرة في نهاية العام) الإدارة العامة والشؤون الإدارية لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، بالإضافة إلى المهام التالية: إصدار جميع التقارير؛ والعلاقات مع الدول الأعضاء والجهات المانحة؛ ومعظم الخدمات الاستشارية؛ والعمل كجهة منسقة لصندوق الأمم المتحدة للسكان لوحدة التفتيش المشتركة؛ والقيام بدور الأمانة العامة للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. تم تضمين مهام ضمان جودة المراجعة الداخلية للحسابات والتحسين منذ عام ٢٠١٦ في الإدارة بمساعدة الموظفين الفنيين المخلصين.

١٣. استمرت صعوبات تحديد المرشحين المؤهلين المناسبين بسبب تأخيرات عمليات التعيين ومباشرة العمل، في عام ٢٠١٧ مثلما كانت في السنوات الماضية. كان المعدل العام للوظائف الشاغرة في مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات أعلى في عام ٢٠١٧، بنسبة ٢٥ بالمائة، وبتوزيع مختلف مقارنةً بعام ٢٠١٦ (راجع الجدول ١). تم تعويض ذلك جزئيًا عن طريق مشاركة ما يزيد عن خمسة استشاريين يعملون بدوام كامل.

الجدول ١

المصادر – عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧

الميزانية	المراجعة الداخلية للحسابات		التحقيقات		الإدارة		اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات		الإجمالي
	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	
الوظائف الفنية – المعتمدة	١٠	١٢	٥	٦	٢	٢	-	-	١٧
									٢٠

معدل الوظائف الشاغرة		-		%		%		%		%	
٢٥%	١٤%	-	-	٠%	٠%	٣٩%	٢٢%	٢٣%	١٣%	١	١
٤	٤	-	-	٢	٢	١	١	١	١	وظائف الدعم – المعتمدة	
٢٥%	٢٥%	-	-	٥٠%	٥٠%	٠%	٠%	٠%	٠%	معدل الوظائف الشاغرة	
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)											
تكاليف الموظفين (المعدلة بنسبة الوظائف الشاغرة)		-		٦٧٠	٧١٩	٩٤٨	٧٨٩	٢٠٢١١	٢٠١٧٩		
٣٠٨٢٨	٣٠٦٨٧	-	-	-	-	٤٥١	٢٩٩	٢٥٢	١٧١	الاستشاريون الأفراد	
٧٦٨	٥٣٧	٦٥	٦٧	-	-	١١١	٢٧	٦٨٨	٤٧٢	الخدمات المشتركة	
٧٩٩	٤٩٩	-	-	٣٦	١١	٣٠٥	١٣٦	٣٣٠	٣٣٦	السفر	
٨٣٢	٥٣٦	١٦١	٥٣	-	-	٢٦	٤٥	٥٣	32	التكاليف التشغيلية ^(١)	
٨٧	٨٧	٨	١٠	-	-	١٣	غير متوفر	٤٤	غير متوفر	التعليم ^(٢)	
٦٨	غير متوفر	-	-	١١	غير متوفر	١٣	غير متوفر	٤٤	غير متوفر		
الإجمالي		٢٣٤	١٣٠	٧١٧	٧٣٠	١٠٨٥٤	١٠٢٩٦	٣٠٥٧٨	٣٠١٩٠		

(١) أساسًا لأنظمة تكنولوجيا المعلومات.

(٢) التعليم مضمن فقط في ميزانية مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق لعام ٢٠١٧.

١٤. منذ عام ٢٠١٤، يتلقى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق تمويله فقط من الميزانية المؤسسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. في عام ٢٠١٧، مثلما هو الحال في السنوات الماضية، استمر مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق في إدارة ميزانيته على نحو استباقي. تم تعديلها بمعدل الوظائف الشاغرة الفعلي لعام ٢٠١٧، وزادت الميزانية السنوية مقارنةً بعام ٢٠١٦ (راجع الجدول ١ أعلاه).

IV. أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠١٧

أ. منهجية تقييم مخاطر مراجعة الحسابات

١٥. يُنفذ مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقق أنشطة الضمان بناءً على خطة مراجعة الحسابات القائمة على تقييم المخاطر، والمعتمدة من المدير التنفيذي بعد مراجعة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. ووضعت خطة مراجعة الحسابات بناءً على تقييم موثق لمخاطر عالم مراجعة الحسابات، وتتكون من ١٣٨ وحدة أعمال مضمنة في أنشطة تقديم البرامج، و١٥ من الإجراءات الأساسية لسير الأعمال، و١٠ من مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تُقدَّر المخاطر من خلال مجموعة من المؤشرات تمثل التأثير المحتمل واحتمالية الأحداث التي قد تؤثر سلبًا في تحقيق أهداف وحدات الأعمال، والعمليات والأنظمة التي تم تقييمها.

١٦. يستعين بتقييم مخاطر مراجعة حسابات وحدة الأعمال بمؤشرات تقيس: (أ) الأهمية النسبية للبرنامج وتعقيده وأدائه وتغييراته؛ و(ب) مدى التعقيد التشغيلي والأداء؛ و(ج) قدرة وحدة العمل على إدارة البرنامج والأنشطة التشغيلية؛ و(د) مستويات الفساد في الدول التي توجد بها المكاتب الميدانية.

١٧. يستعين بتقييم مخاطر مراجعة حسابات الإجراءات الأساسية لسير الأعمال بمؤشرات تقيس: (أ) القيمة المالية المتدفقة خلال هذه العمليات وتأثيرها وتعقيدها؛ و(ب) التغييرات التي تؤثر عليها؛ و(ج) الفعالية المتصورة للأنظمة والضوابط المعمول بها؛ و(د) القدرة على إدارة العمليات.

١٨. يتم تقييم المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو منفصل، بناءً على المؤشرات التي تقيس: (أ) أهميتها ومدى تعقيدها؛ و(ب) التغييرات التي تؤثر عليها؛ و(ج) الفعالية المتصورة للضوابط المعمول بها في هذه المجالات.

^٤ بناءً على المؤشرات التي نشرها البنك الدولي.

١٩. يراعي تقييم مخاطر مراجعة الحسابات أيضاً: (أ) نتيجة الإدارة المركزية للمخاطر وعمليات التقييم الذاتي للرقابة التي تنفذها الإدارة؛ و(ب) التفاعلات مع الإدارة في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية؛ و(ج) النتائج وتواريخ انتهاء عمليات مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية السابقة؛ بالإضافة إلى (د) المعرفة المكتسبة من أعمال التحقيقات. توضح نتيجة تقييمات المخاطر بالتفصيل في القسم ١٧١.

ب. خطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٧

٢٠. استندت خطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٧ إلى (أ) وحدة العمل لعام ٢٠١٦/٢٠١٧، ونتائج عملية تقييم مخاطر مراجعة الحسابات؛ و(ب) تقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي أُجري في أواخر عام ٢٠١٥.

٢١. اشتملت النسخة الأصلية لخطة عمل المراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٧ على ٣٠ التزاماً بمراجعة الحسابات التي تغطي نفقات عام ٢٠١٦ بشكل أساسي، وتضمنت أيضاً مزيداً من وحدات الأعمال شديدة الخطورة ومتوسطة الخطورة، والعمليات والبرامج ومجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شديدة الخطورة، وعمليات مراجعة الحسابات المشتركة كما أُقرت بين دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. بهدف تعزيز الموارد، أُجريت عمليات مراجعة الحسابات عمداً لتحقيق درجات متفاوتة من الإنجاز بحلول نهاية العام. وُعدلت الخطة خلال العام؛ لكي تعكس المخاطر الشديدة المستجدة التي تتطلب اهتماماً عاجلاً، والبيئات المتغيرة، وإدخال وسيلة جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعد تلك التي صُممت بشكل أساسي، والأحداث غير المتوقعة. وُعرض المستوى الفعلي للتنفيذ الجدول ٢.

الجدول ٢

لمحة عامة عن مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٧

الوضع	وحدات الأعمال	العمليات والبرامج	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مراجعة الحسابات المشتركة	عملية مراجعة الحسابات	الإجمالي

مراجعة الحسابات الأصلية المخطط لها - بحلول نهاية العام						
٢١	١	١	١	١	١	٢١
٩	٣	٢	١	١	٣	١٧
٣٠	٤	٢	٢	١	٤	٣٠

مراجعة الحسابات الفعلية - حسب الوضع بحلول نهاية العام						
١٣	٣	١	١	١	٣	١٣
٣	١	٢	١	١	١	٧
١٦	١	١١	١	٣	١	٢٣
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
٥	٢	٣	١	١	٢	١٢
٢٦	٣	١٩	١	٣	٣	٣٦

ملاحظات

(أ) بقيادة دوائر المراجعة الداخلية للحسابات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

(ب) استعراض فعالية تشغيل الضوابط الأساسية المحددة والمعاملات المالية للمكاتب الميدانية من المقر الرئيسي.

(ج) المُدرج في المرفق ٢. أُجريت مراجعة حسابات لوحدة عمل واحدة على مرحلتين بتقارير منفصلة.

(د) صدرت كل التقارير النهائية في ١٥ فبراير ٢٠١٨.

٢٢. شملت عمليات مراجعة الحسابات ثماني وحدات عمل (من بينها المكاتب القطرية، وتمت تغطية أحدها مرتين، والمركز الإنساني الإقليمي) نفقات تُقدَّر بـ ١٦٨,٤ مليون دولار أمريكي، أي ١٨ بالمئة من إجمالي تكاليف عام ٢٠١٦. وصُنِّفَت إحدى عمليات مراجعة للحسابات بأنها "مُرضية" أو "فَعَّالة" (١١ بالمئة)؛ وصُنِّفَت ست عمليات مراجعة للحسابات (٦٧ بالمئة) بأنها "تحتاج إلى بعض التحسينات"^٦، وصُنِّفَت عملية مراجعة للحسابات بأنها "تحتاج إلى تحسينات كبرى"^٧، وأخرى بأنها "ليست فَعَّالة" (١١ بالمئة على التوالي)^٨. ويوضح الجدول ٣ تصنيفات المجال الخاضع لعملية مراجعة الحسابات.

الجدول ٣
مراجعة حسابات وحدات العمل لعام ٢٠١٧ - التصنيفات حسب المجال

المجالات ^(١)				التصنيف
إدارة العمليات ^(ب)		إدارة البرامج		
المكاتب	%	المكاتب	%	
٤	%٥٧	٢	%٢٢	مُرَضٍ/فَعَّال
٢	%٢٨	٥	%٥٦	تحتاج إلى بعض التحسينات
-	-	٢	%٢٢	تحتاج إلى تحسينات كبرى
١	%١٤	-	-	غير فَعَّال

(أ) يتفاوت نطاق الاستعراض وعمقه وفقاً لمراجعة الحسابات، ويتناسب مع نتائج التخطيط لمراجعة الحسابات وتقييم المخاطر.

(ب) تم إجراء مراجعة حسابات وحدة عمل واحدة على مرحلتين: تغطية إدارة العمليات مرة، وفي المرة الأخرى لم تكن إدارة العمليات ذات صلة.

٢٣. تم إتمام عملية واحدة لمراجعة حسابات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ٢٠١٧ (إدارة موقع صندوق الأمم المتحدة للسكان على الويب)، وتصنيفها بأنها "تحتاج إلى بعض التحسينات" بعد أول مرحلتين من عملية مراجعة الحسابات. وحسب هذا التصنيف ليصبح "فَعَّالاً" عند وضع الصيغة النهائية للتقرير، بعد قيام مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات بعدة مبادرات وإجراء الإدارة تغييرات انتهت بمعالجة جميع القضايا الأصلية المحددة (يمكنك الاطلاع على مزيد من التفاصيل في الفقرات ٦١ و٦٢).

^٥ "فَعَّالة" - صُمِّمَت ترتيبات الحوكمة المحددة وإدارة المخاطر والرقابة تصميمًا مناسبًا، وتُنفذ بفعالية لتوفير الضمان المعقول بأنه يجب تحقيق أهداف الكيان/المجال الخاضع لمراجعة الحسابات. لا تؤثر القضية (القضايا) وفرص التحسين المحددة، إن وجدت، تأثيرًا كبيرًا في تحقيق أهداف مجال صندوق الأمم المتحدة للسكان، الخاضع لمراجعة الحسابات.

^٦ "تحتاج إلى بعض التحسينات" - صُمِّمَت ترتيبات الحوكمة المحددة وإدارة المخاطر والرقابة تصميمًا مناسبًا وتُنفذ بفعالية؛ لتوفير الضمان المعقول بأنه يجب تحقيق أهداف المكتب الخاضع لمراجعة الحسابات. ولا تؤثر القضايا وفرص التحسين تأثيرًا كبيرًا في تحقيق أهداف الكيان/المجال الخاضع لمراجعة الحسابات. ويوصى باتخاذ إجراءات إدارية لضمان تخفيف حدة المخاطر المحددة بدرجة وافية".

^٧ "تحتاج إلى تحسينات كبرى" - وُضِعَت ترتيبات الحوكمة المحددة وإدارة المخاطر والرقابة وتُنفذ بوجه عام، لكن يلزم تحسينها بشكل كبير؛ لتوفير الضمان المعقول بأنه يجب تحقيق أهداف الكيان/المجال الخاضع لمراجعة الحسابات. يمكن أن تؤثر القضايا المحددة تأثيرًا كبيرًا في تحقيق أهداف الكيان/المجال الخاضع لمراجعة الحسابات". ويلزم اتخاذ إجراءات إدارية سريعة لضمان تخفيف حدة المخاطر المحددة بدرجة وافية".

^٨ "غير فَعَّالة" - "لم تُوضَع ترتيبات الحوكمة المحددة وإدارة المخاطر والرقابة أو لم تُنفذ على النحو المناسب؛ لتوفير الضمان المعقول بأنه يجب تحقيق أهداف الكيان/المجال الخاضع لمراجعة الحسابات. يمكن أن تسبب القضايا المحددة في إحداث خلل بالغ أثناء تحقيق أهداف الكيان/المجال الخاضع لمراجعة الحسابات". ويلزم اتخاذ إجراءات إدارية عاجلة لضمان تخفيف حدة المخاطر المحددة بدرجة وافية".

٢٤. أُعيقَ وضع الصيغة النهائية للتقرير في توقيت مناسب في ٢٠١٧ (حيث صدر ١٦ تقريراً في ٢٠١٧ مقابل ١٩ تقريراً في ٢٠١٦) في ضوء الإمكانيات الإدارية المحدودة لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات؛ بسبب وجود وظائف شاغرة على نحو غير متوقع، بالإضافة إلى الوقت المنقضي في استلام ردود من الإدارة على بعض التقارير.

٢٥. ذُكرت تفاصيل أكثر النتائج أهمية في القسم ٦.ب.

ج. تغطية مراجعة الحسابات الناتجة

٢٦. تشير إستراتيجية مراجعة الحسابات لدى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات إلى أن وحدات العمل عالية الخطورة يمكن أن تخضع لمراجعة الحسابات على امتداد دورة مدتها ثلاث سنوات، وتُراجع حسابات وحدات العمل متوسطة الخطورة على امتداد دورة مدتها ١٠ سنوات، مع تقديم ضمانات إضافية أثناء إجراء عملية مراجعة الحسابات عن بُعد، التي تغطي وحدات العمل قليلة الخطورة. واستكمالاً للتغطية التي تقدمها مراجعة حسابات وحدات العمل، سُنَّعت العمليات الأساسية شديدة الخطورة من خلال استعراضات شاملة على امتداد دورة مدتها ١٠ سنوات.

٢٧. تتراوح المعدل المتوسط لدورة مراجعة الحسابات لوحدات الأعمال شديدة الخطورة ومتوسطة الخطورة في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ بين ٥ سنوات و ١١ سنة (مقابل مدة تتراوح بين ٦ سنوات و ١٢ سنة للفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦)، ومدة تتراوح بين ١٠ سنوات و ١٨ سنة للفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ على التوالي؛ ومدة أكثر من ١٢ سنة للعمليات الأساسية الأكثر خطورة.

٧. أنشطة التحقيقات عام ٢٠١٧

٢٨. يتحمل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات مسؤولية إجراء التحقيقات في جميع أنواع الادعاءات المتعلقة بالأعمال غير المشروعة:

أ. التحقيقات الداخلية: سوء سلوك موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان ما بين احتيال وفساد يصل إلى المضايقة، والتحرش الجنسي، واستغلال السلطة، والانتقام من المُبلغين عن المخالفات، والاستغلال والاعتداء الجنسيين، ومخالفات أخرى للوائح والقواعد المطبقة والإصدارات الإدارية أو المتعلقة بالسياسات.

ب. والتحقيقات الخارجية: الممارسات المحظورة التي يتبناها المتعاقدون المستقلون، والشركاء المنفذون، والموردون، والجهات الأخرى المعنية بالأمر؛ وتشمل الفساد والممارسات الاحتياالية، وأي ممارسات أخرى غير أخلاقية تُرتكب في حق صندوق الأمم المتحدة للسكان وتلحق به الضرر.

٢٩. بعد تلقي مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات شكوى، فإنه يجري تقييمًا أوليًا لتحديد ما إذا وُجِدَت مؤشرات مقبولة تشير إلى حدوث أعمال غير مشروعة بالفعل، أم لا. وعند تأكد مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات من عدم كفاية الأسباب وجدارتها بعمل تحقيق كامل، فإنه يعلق المسألة المتعلقة بالشكوى ويوتقها بمذكرة إغلاق إذا لزم الأمر، ويحيل المسألة إلى الإدارة للإحاطة بها، أو اتخاذ إجراء بشأنها، أو تسويتها بوسائل غير رسمية. أما إذا أظهرت التقييمات مؤشرات مقبولة تشير إلى حدوث أعمال غير مشروعة بالفعل، فيبدأ حينها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات بإجراء تحقيق رسمي. وفي حال ثبوتها، يقدم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات تقريرًا للتحقيق يتعلق بكل مدعى عليه (الموظفين أو العاملين الآخرين، أو أي كيان متورط) إلى المدير التنفيذي؛ لاتخاذ إجراء إداري أو تأديبي مناسب، أو تطبيق جزاءات، أو الإحالة إلى السلطات الوطنية، عند الاقتضاء، واسترداد الأموال. وعندما يكشف التحقيق عن أوجه ضعف الهيكلية التي تشوب الضوابط الداخلية غير الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، فقد يوجه حينها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات رسالة منفصلة للإدارة؛ كي تعالج أوجه الضعف المحددة.

أ. حجم الحالات

٣٠. في عام ٢٠١٧، اهتم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات بقضايا جديدة عددها ١٠٦ قضية؛ أي زيادة بمقدار ١٨ بالمئة مقارنةً بعام ٢٠١٦.

٣١. وبالإضافة إلى ٤١ قضية مؤجلة من عام ٢٠١٦، تناول مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات ١٤٧ قضية قائمة في عام ٢٠١٧ (راجع الجدول ٤)، وتُعد هذه زيادة طفيفة مقارنةً بعام ٢٠١٦ (و ٨١ بالمئة مقارنةً بعام ٢٠١٣). وبالإضافة إلى ذلك، تناول مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات ١١ حالة للعاملين الذين يلتمسون مشورة متعلقة بالولاية المعنية بتحقيقات مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات.

الجدول ٤

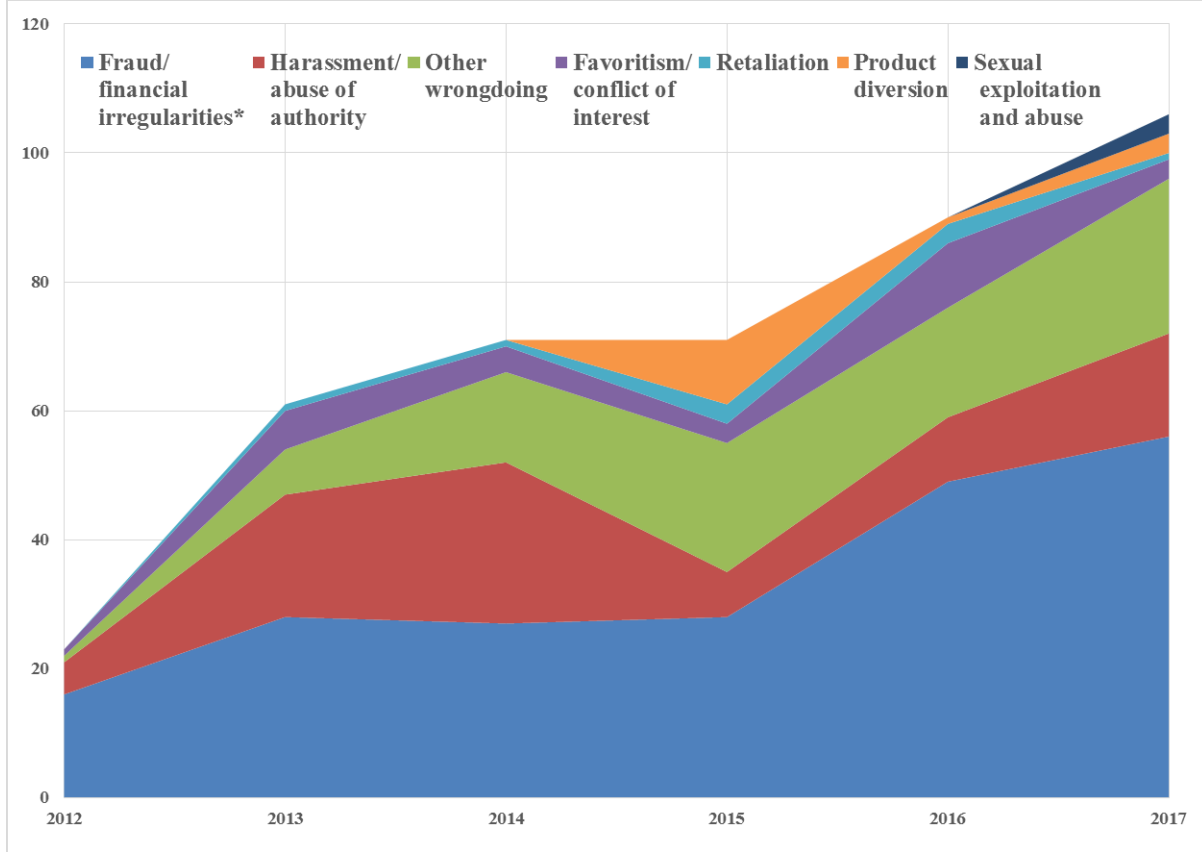
لمحة عامة عن القضايا المُستلمة والمنتهى تداولها في عام ٢٠١٧

	٢٠١٧	%	٢٠١٦	%	٢٠١٥	%	٢٠١٤	
القضايا المؤجلة								
								- منذ عام ٢٠١٢ أو قبل ذلك
								- منذ عام ٢٠١٣
								- منذ عام ٢٠١٤
								- منذ عام ٢٠١٥
								- منذ عام ٢٠١٦
الشكاوى المُستلمة في السنة الحالية								منها: الداخلية
								الخارجية
إجمالي حجم الحالات	١٤٧	١٠٠%	١٤٢	١٠٠%	١١٥	١٠٠%	١٠٥	
القضايا المنتهية تداولها								بعد التقييم الأولي
								بعد التحقيق الكامل
								منها: المثبتة
								غير المثبتة
إجمالي القضايا المنتهية تداولها	٨٢	١٠٠%	١٠١	١٠٠%	٦٣	١٠٠%	٦١	
القضايا المؤجلة للسنة التالية								
منها: الداخلية								
منها: الخارجية								

ب. أنواع الشكاوى

٣٢. استلم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات ٥٣ قضية عام ٢٠١٧ (٥٠ بالمئة) متعلقة بالممارسات الاحتمالية (داخلية وخارجية)، تبعتها ادعاءات أخرى بارتكاب أعمال غير مشروعة مختلفة دون أن يترتب عليها آثار مالية (مثل: الابتزاز، وإساءة استعمال الامتيازات والحصانات) تتمثل في ٢٤ قضية (٢٣ بالمئة)، و١٦ قضية أخرى (١٥ بالمئة)، منها (١٣ قضية) متعلقة بالمضايقات في مكان العمل، و(قضيتان) متعلقتان بالتحرش الجنسي، و(قضية واحدة) متعلقة بسوء استعمال السلطة. وتتضمن الادعاءات الأخرى المتلفاة الاستغلال والاعتداء الجنسيين - ٣ قضايا (٣ بالمئة)؛ والمحابة - ٣ قضايا (٣ بالمئة)؛ والسرققة - ٣ قضايا (٣ بالمئة)؛ وتسريب مواد مخدرة - ٣ قضايا (٣ بالمئة)؛ والانتقام - قضية واحدة (واحد بالمئة). يُمثل الشكل ١ الاتجاه حسب الفئة والعام.

الشكل ١
لمحة عامة عن الشكاوى المتلقاة في الفترة بين ٢٠١٢ و ٢٠١٧ حسب الفئة (عند تلقي الشكاوى)



(* تتضمن الممارسات الاحتيالية، والسرقة، وتقديم بيانات كاذبة.

٣٣. تلقى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات شكاوى تم إرسالها بالبريد الإلكتروني مباشرة إلى المكتب (٤٢ بالمئة)؛ ومن خلال الخط الساخن للتحقيقات السرية لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات (٢٥ بالمئة)؛ وحضور الأشخاص بأنفسهم (١٨ بالمئة)؛ ومن خلال الإحالة من المراجعة الداخلية للحسابات (٨ بالمئة)؛ ومن خلال الكيانات الخارجية إلى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، أو صندوق الأمم المتحدة للسكان (٦ بالمئة). كما استُخلص عدد من الادعاءات مسبقاً من تحقيقات أخرى (٢ بالمئة).

ج. الفصل في القضايا

٣٤. من إجمالي حجم القضايا (١٤٧ قضية)، تم الفصل في ٨٢ قضية في ٢٠١٧: ٥٣ قضية منهم بعد التقييم الأولي، والباقي ٢٩ بعد إجراء تحقيق كامل.

٣٥. ومن ٢٩ قضية تم التحقيق فيها، وُثِّقت ١٤ قضية كاملة أو جزئياً (راجع الجدول ٥ والتفاصيل في المرفق ٦). تتضمن القيمة الإجمالية التقريبية للقضايا الموثقة ممارسات احتيالية ومخالفات مالية تبلغ ٤١,٣٤٥ دولاراً أمريكياً.

الجدول ٥

لمحة عامة عن القضايا المحققة فيها في ٢٠١٧ حسب الفئة (عند اختتام التحقيقات)

الوصف	المتنبئة			غير المتنبئة			الإجمالي	
	خارجياً	داخلياً	الإجمالي	خارجياً	داخلياً	الإجمالي	الإجمالي	% (*)
الاحتيال/المخالفة المالية(*)	٨	٣	١١	٧	٣	١٠	٢١	%٧٣
الأعمال غير المشروعة الأخرى	-	١	١	-	٢	٢	٣	%١٠
تضارب المصالح	-	٢	٢	-	-	-	٢	%٧
الاستغلال والاعتداء الجنسيان	-	-	-	-	١	١	١	%٣
مضايقات في مكان العمل	-	-	-	-	١	١	١	%٣
الانتقام	-	-	-	-	١	١	١	%٣
المجموع الكلي	٨	٦	١٤	٧	٨	١٥	٢٩	%١٠٠(*)
%	%٢٧	%٢١	%٤٨	%٢٤	%٢٨	%٥٢	%١٠٠	

(*)شاملة قضية سرقة واحدة

(**) الفرق بسبب تقريب الأرقام

٣٦. أُجّلت خمس وستون قضية إلى ٢٠١٨ (زيادة ٥٨ بالمئة، مقارنةً بعام ٢٠١٧). وتتعلق هذه القضايا بالأمر الداخلي التي تحتل أولوية متوسطة. مثلت قضايا "الاحتيال" (٦٨ بالمئة)، تبعها "أشكال إساءة السلوك الأخرى" (١٤ بالمئة)، و"المضايقات في مكان العمل" (٦ بالمئة)، و"المحاباة" (٥ بالمئة)، والسرقفة (٥ بالمئة)، و"الاستغلال والاعتداء الجنسيان" (٢ بالمئة)، و"تضارب المصالح" (٢ بالمئة). من إجمالي ٦٥ قضية، كانت ٤٨ بالمئة (٣١ قضية) في مرحلة التقييم الأولي، و٥٢ بالمئة (٣٤ قضية) إما قيد التحقيق أو في مراحل كتابة التقرير. تجاوزت نسبة خمسة وأربعين بالمئة من الحافظة المرحلة (٢٩ قضية) الستة أشهر المحددة للفصل في القضايا.

.VI النتائج الرئيسية المستخلصة من المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في ٢٠١٧

أ. تقييم مخاطر مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٧

٣٧. يلخص الجدول ٦ نتائج تقييمات مخاطر مراجعة الحسابات لوحدة الأعمال في ٢٠١٧. في ضوء تقييم مخاطر (أ) وحدات الأعمال، و(ب) الإجراءات الأساسية لسير الأعمال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - التي تدعم خطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٨.

الجدول ٦

نتائج تقييم مخاطر مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٧

الإجمالي	الخطر			الكميات
	منخفض	متوسط	مرتفع	
١٢١	٦١	٤٨	١٢	المكاتب القطرية
٦	١	٥	-	المكاتب الإقليمية
٨	٨	-	-	مكاتب الاتصال
٥	١	٣	١	وحدات المقر الرئيسي المشتركة في تنفيذ البرنامج
١٤٠	٧١	٥٦	١٣	وحدات الأعمال

١٢٠	٩٠	٣٠	عناصر العمليات الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (*)
-----	----	----	---

(*) انقسمت العمليات الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عناصرهما، وركز التقييم على العناصر الأكثر خطورة.

٣٨. يعكس تقييم مخاطر مراجعة الحسابات تعرض صندوق الأمم المتحدة للسكان للخطر، وهو الأمر الذي لم يطرأ عليه تغيير هام مقارنة بالسنوات الماضية. وتعد عوامل مخاطر مراجعة الحسابات الناتجة، بوجه عام، تتسق مع تلك العناصر المحددة خلال عمليات إدارة المخاطر المؤسسية قيد التنفيذ حسب الإدارة، وتنشأ في المقام الأول من التالي:

- أ. برنامج معقد ومجزأ إلى حد كبير، ينفذه عدد كبير من وحدات العمل، العديد منها يعمل في وحدات العمل، ومعظمها يعمل في بيئات هشة، بالتعاون مع عدد كبير من الشركاء المنفذين بمستويات مختلفة من القدرات؛
- ب. أنشطة الاستجابة الإنسانية الأكثر تعقيداً، في بلدان أكثر من السنوات الماضية؛
- ج. يمر برنامج أمن السلع الصحة الإنجابية الكبير (إمدادات صندوق الأمم المتحدة للسكان) بتغيير في الممارسات الإدارية على نطاق واسع، بينما يستمر الإمداد بكمية كبيرة من حبوب منع الحمل، مما يخلق تحديات تواجه إدارة سلسلة الإمداد المتعددة؛
- د. الاعتماد المستمر على عدد صغير من الجهات المانحة الأساسية، تفاقمت مشكلته عندما قررت إحدى الدول الأعضاء سحب تمويلها، والتعرض إلى تقلبات العملة؛
- هـ. زيادة نسبة الموارد الأخرى (تمويل غير أساسي) -يحد من مرونة البرنامج- ويزيد عبء عمل وحدات الأعمال تلك المشتركة في التعامل مع هذه الأموال، بينما تقتصر على تغطية تكلفة المهام الإدارية الأساسية جزئياً؛
- و. العمليات التي تتسم بدرجة عالية من اللامركزية، بالإضافة إلى القوى العاملة الضخمة والمشتتة (تشمل الاستعانة المكثفة بالاستشاريين)، ومستويات الشراء المحلية الملحوظة، وعدد كبير من المعاملات المالية.

٣٩. ولا تزال عمليات سير الأعمال الثماني والعشرون ومجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخمسة محددة بوصفها مخاطر عالية متعلقة بمراجعة الحسابات، بينما تلاحظ إحراز بعض التقدم في ٢٠١٧ في مواجهتها؛ وفيما يلي الأسباب الرئيسية واردة بين الأقواس.

- أ. *الحوكمة: (١) الإطار المتكامل للرقابة، والإشراف على الإدارة (وهو ما يعني مراقبة "خط الدفاع الثاني")، والإدارة المركزية للمخاطر، متضمنة إدارة مخاطر الاحتيال (تغرات المراقبة والقدرات) - بالإضافة إلى إحراز تقدم في السياسات والأدوات في طور التنمية، و(٢) إدارة الأولويات المؤسسية، و(٣) الاتساق بين الهيكل والموظفين، والإشارة إلى تحسنه في عام ٢٠١٧؛ وتخطيط قوة العمل وتعاقب الموظفين (القيود المفروضة على القدرات، بما في ذلك طول مدة شعور الوظائف في مواضع أساسية)، و(٤) تعبئة الموارد (التغيرات في تخطي واقع التمويل)، و(٥) استمرارية العمل (النائشة، مثل: اختبار الخطط)،*
- ب. *إدارة البرنامج: (١) وضع البرنامج والحوكمة والإشراف (تغرات في نتائج أطر العمل والتغيرات المتعلقة بالسياسة المخططة)، و(٢) خطة العمل، والإدارة المالية للبرنامج، والرصد (تغرات المراقبة، مع ملاحظة تطور الأدوات المتاحة التي لا تزال تُستخدم على نحو غير متكافئ)، و(٣) الاستجابة الإنسانية (تغرات المراقبة والقدرات -زيادة المساعدات الإنسانية والتحديات التي تواجهها- بينما تلاحظ تطورات عملية الرصد)، و(٤) تنفيذ تقييمات قدرات الشركاء، وإدارة السُّلف والمصروفات، وآليات الضمان (التغيرات في العمليات والأنظمة)، و(٥) إدارة سلسلة الإمدادات (تغرات المراقبة والقدرات، بالإضافة إلى تطورات "الخط الثاني للدفاع")، و(٦) تطوير مقترحات التمويل وتكلفتها (نسبة أكبر من التمويل غير الأساسي)، و(٧) إدارة الصناديق الاستثنائية (تغيرات العمليات وتحسن الشفافية مع وحدة الإدارة المخصصة)؛*
- ج. *إدارة العمليات: (١) تنفيذ إستراتيجيات الموارد البشرية، والتوظيف، وإدارة شؤون الموظفين بموجب عقود (تغرات العمليات والتغيرات، مع تحسين معدلات الوظائف الشاغرة في الأماكن المهمة وإدارة شؤون الموظفين بموجب عقود)، و(٢) مشنريات المكاتب الميدانية (تغرات الفعالية التشغيلية)، و(٣) عمليات شراء اللوازم الإنسانية (المخاطر الكامنة في اتباع إجراءات عمليات الشراء في حالات الطوارئ، في عدد كبير من البلدان)، و(٤) مراقبة الالتزام (تغرات المراقبة)، و(٥) السُّلف النقدية للمشروعات (الاستخدام المتزايد لنظم الدفع المباشر وإدارة أفضل للسُّلف)، و(٦) إدارة ضريبة القيمة المضافة (تغرات المراقبة)؛*
- د. *تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: (١) التحكم في العمليات، والمشروعات، والبيانات، وتقديم الخدمات (تغرات المراقبة والقدرات، التي تتطور بفضل مشروعات التحويل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، و(٢) تطبيقات الأعمال (التغرات التي تعترى القدرة الوظيفية وعمليات المراقبة في تخطيط موارد المشروعات ونظم أخرى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، زيادة عبء العمل ومخاطر عدم الامتثال، وتحديد المعلومات المتاحة للإشراف على الرصد والإدارة)، و(٣) الاعتماد السحابي (المخاطر الجديدة، وإدارة مخاطر المتعلقة بالغير)؛*
- هـ. *مجالات جديدة: (١) الاستجابة للاستغلال والاعتداء الجنسيين في السياق البرنامجي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وعلى صعيد المنظومة، و(٢) الاستجابة لمواقف التحرش (بنوعيه والجنسي) وإساءة استعمال السلطة، كليهما؛ مع مراعاة الأصول القانونية والكفاءة والسرعة والشفافية.*

ب. نتائج المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات الأساسية

٤٠. تم الكشف عن الممارسات الجيدة وفرص التحسين في المراجعة الداخلية وأعمال التحقيق التي أجريت في ٢٠١٧ المتسقة مع تلك المحددة والمبلغ عنها في السنوات الماضية، وكذلك تلك التي أوردها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في رسالة الإدارة لعام ٢٠١٧. وهي معروضة أدناه، كما يرد العرض الجدولي في المرفق ٣.

وحدات الأعمال

١. حوكمة المكاتب

٤١. استمرت التحسينات في الخطط السنوية، فقامت عدة مكاتب بإعداد خطط إدارة سنوية واضحة وذات صلة، كما تم الانتباه منها في الوقت المحدد. وأنشأت عدة مكاتب هياكل لامركزية بفعالية لتحسين تنفيذ أنشطة البرنامج ورصدها؛ وبالنسبة للعديد من الأطراف المعنية، نفذ العديد منها آليات واضحة المعالم لتنسيق أنشطة الاستجابة الإنسانية ومتابعتها. ولوحظ مرة أخرى في عام ٢٠١٧ عقد اجتماعات منتظمة للموظفين والإدارة؛ لمشاركة المعلومات، ورصد تنفيذ البرامج، وتنسيق الأنشطة البرنامجية والتنفيذية.

٤٢. ولمواصلة مسار التطور، سيسمح تكامل نظام المعلومات الاستراتيجي مع نظام البرمجة العالمي برصد أكثر شمولاً وتكاملاً، بحيث تعكس الخطط على الدوام جميع النواتج ذات الصلة (بما في ذلك تعريفاتها)، والمؤشرات المقابلة، وخطوط الأساس، والأهداف، كما تشمل معالم أكثر تفصيلاً.

٤٣. بالنسبة إلى مواعمة الموظفين مع تنفيذ البرامج والاحتياجات التشغيلية، كشفت المراجعات التي أجريت عن الحاجة إلى تحسين الموافقة على الهيكل التنظيمي واستعراض المواعمة، وتنفيذهما. وتمت معالجة المشكلة، مع الموافقة على العديد من الممارسات قبل نهاية السنة، كما لوحظ خلال متابعة التوصية. انخفض معدل الشواغر في المناصب الإدارية العليا، ومع ذلك كانت هناك حالات لم يتم فيها ملء الشواغر على وجه السرعة، لا سيما في المكاتب التي تدير برامج كبيرة أو معقدة، أو تعمل في سياقات هشة، تستدعي تعزيز الدعم والرصد من المقرات الرئيسية والإقليمية.

٤٤. بالنسبة إلى الإدارة المركزية للمخاطر، فقد تم تحسين الأداة، كما بدأت عملية الاستجابة للمخاطر مع حلول الجزء الأخير من السنة؛ ومن ثم، فلن يتم تقييم فعاليتها إلا في عمليات التدقيق المستقبلية. وفي الوقت نفسه، يظل تقييم المخاطر مجالاً يحتاج إلى تحسين، لا سيما في (أ) تحديد جميع المخاطر (ذات الصلة) التي تؤثر على أحد المكاتب وتقييمها، و(ب) تحديد (وتنفيذ) إجراءات مناسبة لتخفيف حدة المخاطر.

٢. إدارة البرامج

أ. التخطيط للبرامج وتنفيذها ورصدها

٤٥. أدخلت عدة مكاتب ممارسات لتقليل المخاطر المرتبطة بالتعامل مع المدفوعات النقدية. ويجب مشاركة هذه الممارسات للتعلم في جميع أنحاء المنظمة. كما تحسنت العديد من المكاتب فيما يتعلق بممارسات إدارة البرامج لديها.

٤٦. وفي الوقت نفسه، كما ذكر في السنوات الماضية، يتطلب السماح بتخطيط الأنشطة البرنامجية وتنفيذها بشكل أكثر فعالية، وتتبع أفضل للتقدم المحرز نحو تحقيق النتائج المتوقعة للبرامج، إعداد أطر أكثر شمولية لنتائج البرامج ومواردها؛ لتكملة الوثائق القطرية والإقليمية للبرامج. يجب لأطر العمل هذه تحديد ما يلي على نحو أفضل: (أ) نواتج البرامج، و(ب) المؤشرات وخطوط الأساس والأهداف ذات الصلة، و(ج) المعالم (وهي النتائج الوسيطة)، و(د) تقديرات الموارد، مع البيانات المفصلة عن كل الفترات خلال دورة البرنامج. وقد يساعد في هذا الصدد التكامل المذكور أنفاً لنظام المعلومات الاستراتيجية مع نظام البرمجة العالمي، كجزء من جهود تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٧. شهدت إدارة خطط العمل بعض التحسينات، ولكن ينبغي زيادة تعزيزها، على النحو المشار إليه في السنوات الماضية. وتخضع الميزانيات والمواعمة مع الاتفاقيات الموقعة مع الشركاء المنفذين لتدقيق متزايد. ولا تزال هناك حاجة إلى رصد أكثر دقة واتساقاً لتنفيذ خطة العمل والنتائج المحرزة. ومن المتوقع أن يؤدي إدخال نظام البرمجة العالمي "الجيل الثاني" في أواخر عام ٢٠١٧ إلى تحسين عمليتي وضع الميزانية ورصد الأموال، لا سيما فيما يتعلق بضوابط الإدارة المالية للبرامج، بما في ذلك التمويل المحوّل إلى الشركاء المنفذين. ومع ذلك، يتطلب هذا قدرًا كبيرًا من الانضباط للحفاظ على تحديثه، ومواعمته مع نظام التخطيط المركزي للموارد؛ وبذلك تكون أداة إدارة حية ومستخدمة باستمرار على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. وسيتم استعراض التأثير الكامل لأداة "الجيل الثاني" هذا في عمليات مراجعة الحسابات القادمة.

ب. التنفيذ الوطني

٤٨. تم تطبيق النهج المُنسَّق المُنقَّح لإطار التحويلات النقدية مع الأخذ بخطط التأمين على نطاق المنظمة في عام ٢٠١٧. كانت الحاجة إلى تقييمات أكثر دقة وأفضل توثيقاً للقدرة على الإدارة المالية والبرنامجية للشركاء المنفذين موضوعاً متكرراً في عام

٢٠١٧، بالإضافة إلى رصد متزايد وأكثر شمولاً. إن نمط مدفوعات الصندوق، خاصةً في الربعين الأخيرين من السنة (انظر المرفق ٥)، ونطاق عمليات التدقيق التي أبرمت في عام ٢٠١٧، قد أتاحا المجال لتقديم وجهات النظر الأولى حول آليات الضمان، وعلى وجه الخصوص عمليات الفحص العشوائي (التي يُجريها صندوق الأمم المتحدة للسكان، أو يشترك في إجرائها مع الموظفين والشركات الخارجية ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى). ولتصبح مصدرًا موثوقًا تمامًا للضمان، يجب أن تبلغ العملية مرحلة النضج من حيث العمق والمهارات اللازمة (مع الوضع في الحسبان معدل تبدل الموظفين) والتوثيق. وستوفر المراجعات المقبلة للحسابات مزيدًا من الأفكار.

ج. إدارة المخزون

٤٩. لزيادة إتاحة سلع الصحة الإنجابية والحد من نفاد المخزون، ظل مجالان بسيطران على نتائج مراجعة الحسابات (ولم يكن بينهما أي جديد)؛ وهما: (أ) تقييم الاحتياجات، مما يؤدي إلى تخطيط المشتريات، و(ب) إدارة سلسلة الإمدادات في البلد من التخليص الجمركي إلى التخزين إلى التوزيع إلى الجهات المستفيدة. يتطلب كلا المجالين دعمًا متزايدًا للبلدان المشمولة بالبرامج من جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

٥٠. لاحظ مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات التغييرات، على سبيل المثال: إدخال مبادئ توجيهية جديدة لإدارة المخزون، أو تسريع تدابير التخليص الجمركي في بعض المكاتب، أو بذل الجهود لتحسين الشفافية في التوزيع داخل البلد. ومع ذلك، يجب أن يتم تنفيذ ضوابط الاستلام والتفتيش على نحو أكثر ثباتًا وتوثيقًا، ومن المطلوب كذلك الرصد المنتظم للمخزون الذي يحتفظ به الشركاء المنفذون، وكذلك تتبع توزيع المخزون في الوقت المناسب وتوافره في نقاط تقديم الخدمات.

د. إدارة الموارد غير الأساسية

٥١. لم يشهد عام ٢٠١٧ أية مشكلات بارزة، سوى الحاجة إلى مواصلة تعزيز الجهود المُنسقة لتعبئة الموارد.

٣. إدارة العمليات

أ. الموارد البشرية

٥٢. تمت ملاحظة الامتثال متفاوت للسياسات والإجراءات فيما يتعلق بإسناد عقود الخدمات والاستشارات الفردية وإدارتها، إلى جانب تحسن إدارة الإجازات. كما استمر التشديد على ضرورة استيفاء متطلبات التدريب الإلزامي في ٢٠١٧.

ب. المشتريات

٥٣. تفاوتت التحسينات على صعيد التخطيط للمشتريات. أكتشفت حالات عدم الامتثال، وفي بعض الحالات عدم امتثال جسيم، لإجراءات الشراء على المستوى المحلي، في مجالات تقديم العطاءات، وإسناد العقود وإدارة العقود، مع ملاحظة عدم تحديد بعض الحالات ومعالجتها بشكل صحيح في الوقت المناسب. واستمرت ملاحظة تكرار الفرص المتاحة لتوسيع نطاق استخدام الاتفاقات طويلة الأجل على المستوى المحلي؛ لزيادة كفاءة المشتريات والقيمة لقاء المال. ومن المتوقع أن يساعد إدخال الشراء الإلكتروني كجزء من عملية تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز هذا المجال.

ج. الإدارة العامة

٥٤. ما زال الامتثال لسياسات السفر، لا سيما فيما يتعلق بعمليات الشراء قبل موعد السفر، يمثل تحديًا على المستوى المحلي. ومن شأن إدخال نموذج السفر، أو التوسع في استخدامه، على مستوى المقرات ليشمل العمليات الميدانية أن يؤدي إلى التحسن على صعيد الشفافية. كما قد يساعد الإدراج المتوقع لهذا النموذج بصفته جزءًا من تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تعزيز هذا المجال.

د. الإدارة المالية

٥٥. أكتشفت بضع حالات من النفقات مسجلة في رموز حسابية غير صحيحة (مما يقوض إجمالاً موثوقية المعلومات المالية والخاصة بالبرنامج). وكان هناك أيضًا بضع مشكلات تتعلق بمدفوعات ضريبة القيمة المضافة وصادد التكاليف.

٥٦. وكما هو مذكور في السنوات الماضية، ينبغي أن تتعكس الانترامات المالية والموافقة عليها في نظام أطلس بصورة أكثر اتساقًا بخسن التوقيت؛ وذلك لتقليل مخاطر المعاملات المنفذة دون موافقة إدارية مناسبة، واحتمالية تكبد نفقات تزيد على الموارد المالية المتاحة.

٥٧. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال العمليات والضوابط على المدفوعات التي تتم من خلال مقدمي خدمات الدفع، بما في ذلك البنوك والجهات المتخصصة في تحويل الأموال وشركات الهاتف المحمول، مجالاً يحتاج إلى تعزيز.

٤. دعم المكاتب القطرية والإشراف عليها (المكاتب الإقليمية)

٥٨. استعرض مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات المحور المُكرّس لدعم الأنشطة الإنسانية للبلدان المشاركة في استجابة "سوريا بأكملها". ويُعد المركز، وهو فريد من نوعه، مجموعة فرعية من المكتب الإقليمي للدول العربية مكرسة لدعم جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان المشتركة بين الوكالات في هذا الشأن، مما يُعزز فعالية استجابة الصندوق من حيث الأنشطة البرنامجية المتعلقة بالعنف الجنساني، وتعبئة الموارد، والاتصالات، والرصد والتقييم.

٥٩. رأى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات أن إنشاء المحور كان يحتاج إلى بعض التحسينات، من حيث إضفاء أفضل للطابع الرسمي على دوره وعمليات التخطيط والرصد الخاصة به، وكذلك تعزيز مكون الصحة الإيجابية على غرار ما تم عمله فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. بينما أثبتت إدارة المحور للتمويل غير الأساسي أنها فعالة، مع توصية واحدة بتعزيز الوفاء بمتطلبات تقديم تقارير الجهات المانحة.

العمليات والبرامج

٦٠. لم يتم الانتهاء من أي عملية مراجعة حسابات تخص العمليات أو البرامج في الفترة قيد الاستعراض.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٦١. كان الهدف من مراجعة حسابات حوكمة موقع الويب (التي تم تنفيذها على مرحلتين) هو استعراض (أ) تصميم إجراءات المعالجة والضوابط الداخلية وفعاليتها التشغيلية؛ لضمان تكامل مواقع الويب ودقتها من الناحية الأمنية، وسهولة استخدامها واكتمالها في صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ و(ب) مدى كفاية عملية اختيار النشر وضمان الجودة التي تم الاضطلاع بها قبل إصدار تطبيق موقع الويب الجديد لمرحلة الإنتاج؛ و(ج) مدى ملاءمة وكفاية التدريب والدعم المقدمين لمستخدمي مواقع الويب، ومؤلفي المحتوى الإداريين بها؛ و(د) الضوابط العامة المتعلقة بالوصول الإداري والمتميز إلى موقع الويب.

٦٢. لاحظ مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات أن جميع القضايا الـ ١٢ والمخاطر الرئيسية التي تم تحديدها قد تم تخفيفها أو معالجتها بطريقة أخرى في أثناء المراجعة عن طريق، من ضمن جملة أمور، تنفيذ إطار جديد لتطبيقات الويب ونظام إدارة المحتوى.

المراجعة المشتركة

٦٣. ساهم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات في ثلاث مراجعات مشتركة أجريت خلال عام ٢٠١٧. ساهم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، بناءً على أعمال مراجعة الحسابات التي أجريت جنباً إلى جنب مع مراجعة حسابات المكتب القطري التابع له، في التقرير الموجز الموحد المقدم من جميع دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة، التي راجعت الأموال المنلقاة من الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية من أجل جنوب السودان برئاسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشارك كذلك في التقرير الموجز الموحد عن إدارة الأنشطة الممولة من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في إثيوبيا برئاسة برنامج الأغذية العالمي، وعلى غرار التقرير الموجز الموحد بشأن إدارة الأنشطة الممولة من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ في إثيوبيا بقيادة برنامج الأغذية العالمي.

٦٤. شارك أيضاً مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات في مراجعة إطار "توحيد الأداء" في فينتام بقيادة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وخلص إلى تصنيفه على أنه "مُرَضٍ جزئياً". وقد صدرت أربع عشرة توصية إلى المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن العوامل الأساسية الخمسة في إطار "توحيد الأداء"؛ من بينها خمس توصيات صُنفت على أنها "ذات أولوية عليا" (بالنسبة إلى "القائد الواحد"؛ و"البرنامج الواحد"؛ و"صندوق الخطة الواحدة")، بينما حظيت التوصيات التسع الأخرى بأولوية متوسطة.

VII. التوصيات المقدمة والإجراءات الإدارية

أ. توصيات المراجعة

التوصيات الجديدة

المكاتب الميدانية

٦٥. بوجه عام، صدرت ١١٠ توصية ذات صلة بعمليات مراجعة الحسابات للمكاتب الميدانية في عام ٢٠١٧. وعلى غرار السنوات السابقة، لا تزال "إدارة البرامج" مسؤولة عن الجزء الأكبر من التوصيات (٤٥ في المائة)، يليها "إدارة العمليات". صنفت ٦٩ توصية (أي ما يمثل ٦٣ بالمائة) من التوصيات الـ ١١٠ باعتبارها ذات "أولوية عليا" وهو ما يمثل زيادةً مقارنةً بتوصيات عام ٢٠١٦ (التي شكلت ٥٤ بالمائة)؛ بينما صنفت الـ ٤١ توصية المتبقية (أي ما يمثل ٣٧ بالمائة) "كأولوية متوسطة" (انظر الشكل ٢).

الشكل ٢

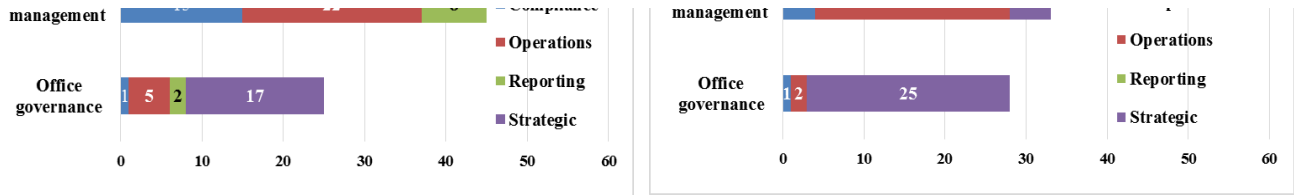
توصيات مراجعة الحسابات للمكاتب القطرية – حسب مستوى الأولوية



٦٦. ترتبط التوصيات ارتباطاً وثيقاً بفنتي الأهداف "الاستراتيجية" وأهداف "العمليات"؛ ومن بينها ٥٨ توصية (أي ما يمثل ٥٣ بالمائة)، و ٤١ توصية (أي ما يمثل ٣٧ بالمائة) اتصلت على التوالي بالأهداف المذكورة، وأوضحت الإحصاءات انخفاضاً في حالات الامتثال للتوصيات (١٠ بالمائة مقابل ٢١ بالمائة في عام ٢٠١٦)، ولم تذكر شيئاً عن القضايا المتعلقة بإعداد التقارير (انظر الشكل ٣).

الشكل ٣

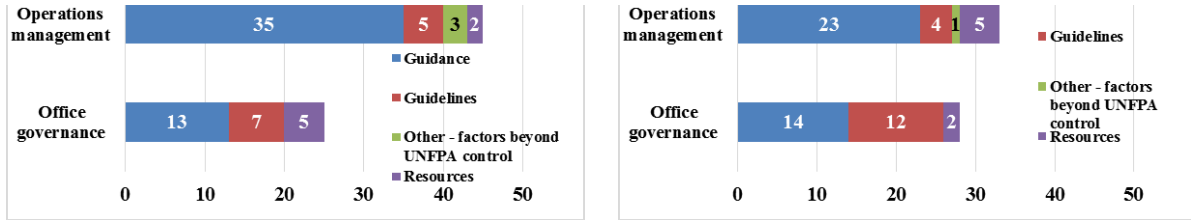
توصيات المكتب القطري – حسب النوع



٦٧. وظلت "التوجيهات" غير الكافية (ضوابط رقابية غير ملائمة أو غير وافية) السبب الرئيسي وراء القضايا المحددة (صدر بشأنها ٦٥ توصية؛ أي ما يعادل ٥٩ بالمائة)، وقد تلتها زيادةً في عدد التوصيات المتعلقة بـ "المبادئ التوجيهية" غير الوافية (نقص السياسات أو عدم ملاءمتها)، التي وصل عددها إلى ٣٠ توصية (ما يعادل ٢٧ بالمائة)؛ فضلاً عن تلك المتعلقة بـ "الموارد" (البشرية أو المالية)، والتي بلغ عددها ١٣ توصية (ما يعادل ١٢ بالمائة) (انظر الشكل ٤).

الشكل ٤

توصيات مراجعة الحسابات للمكاتب القطرية – حسب القضية



تكنولوجيا المعلومات

٦٨. وفقاً لما ذكر في الفقرة ٦٢، تمت معالجة جميع القضايا وتخفيف حدة المخاطر الأساسية المحددة في أثناء مراجعة حسابات إدارة موقع الويب. ومن ثم، تم اعتبار جميع التوصيات منقذة في أثناء استعراض جميع الإجراءات التي اتخذتها الإدارة قبل الانتهاء من إعداد التقرير.

التوصيات المعلقة

٦٩. كما هو موضح في الجدول ٧، ظلت ١١٢ توصية معلقة، وذلك في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧ بعد الانتهاء من معالجة ٢٤٩ توصية خلال عام ٢٠١٧.

الجدول ٧

حالة تنفيذ توصيات المراجعة حسب السنة

التوصيات المعلقة		التوصيات الصادرة	عدد التقارير (ب)	السنة
٢٠١٧	٢٠١٦			
٤ (١%)	١٢ (٢%)	٥٦٥	٣٦	٢٠١٠-٢٠١٤ ^(١)
١٨ (١٠%)	٦٩ (٤٠%)	١٧١	١١	٢٠١٥
٤٤ (٢٤%)	١٥٨ (٨٧%)	١٨٣	١٢	٢٠١٦
٦٦ (٧%)	٢٣٩ (٢٦%)	٩١٩	٥٩	المجموع الفرعي
٤٦ (٣٨%)	غير متوفر	١٢٢	١٠	٢٠١٧
١١٢ (١١%)	غير متوفر	١,٠٤١	٦٩	الإجمالي
٧٢ (٦٤%)	١٣٤ (٥٦%)	بعضها تجاوز الموعد النهائي للتنفيذ		
٤٠ (٣٦%)	١٠٥ (٤٤%)	واجبة التنفيذ بعد ٣١ ديسمبر/كانون الأول		

(أ) أما يخص عام ٢٠١٠، فلم يتضمن سوى عدد التقارير التي تضم التوصيات المعلقة

(ب) باستثناء تقارير وتوصيات المراجعة المشتركة للحسابات التي تتبعها دائرة المراجعة الداخلية للحسابات، التي تُدير عملية المراجعة المشتركة للحسابات.

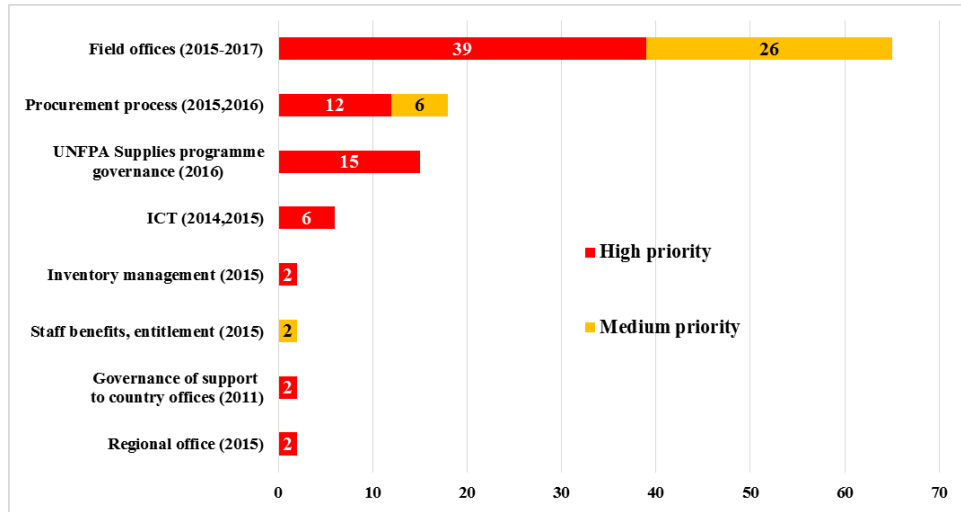
^١ ويُستثنى من ذلك حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات المشتركة، التي سجلتها دوائر المراجعة الداخلية ذات الصلة، التي تتولى قيادة المراجعة المشتركة.

٧٠. يعرض الشكل ٤ تفاصيل عن التوصيات المعلقة؛ من بينها ٦٥ توصية (أي ما يعادل ٥٨ بالمئة) تتعلق بعمليات مراجعة الحسابات للمكاتب الميدانية (من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧)؛ وتوصيتان (أي ما يعادل ٢ بالمئة) ذوات صلة بعملية مراجعة الحسابات للمكاتب الإقليمية (٢٠١٦)، و ٤٥ توصية (أي ما يعادل ٤٠ بالمئة) تتعلق بمراجعة العمليات والبرامج وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٧١. ترتبط ٢٩ توصية من الـ ٦٥ توصية المعلقة للمكاتب الميدانية بـ "إدارة البرامج" (من بينها ١٠ توصيات ذات صلة بـ "إدارة المخزون"، و ١٠ توصيات ذات صلة بـ "التنفيذ الوطني"، و ٦ توصيات تتعلق بـ "تخطيط البرامج وتنفيذها"، و ٣ توصيات تتعلق بـ "إدارة التمويل غير الأساسي")؛ كما ترتبط ٢١ توصية من التوصيات المعلقة بـ "حوكمة المكاتب" (من ضمنها ١٢ توصية ذات صلة بـ "الهيكل التنظيمي والتوظيف"، و ٦ توصيات ذات صلة بـ "إدارة المخاطر"، و ٣ توصيات ذات صلة بـ "إدارة المكاتب")؛ وتختص ١٥ توصية بـ "إدارة العمليات" (تتضمن على ٧ توصيات ذات صلة بـ "عمليات الشراء"، و ٤ توصيات ذات صلة بـ "الإدارة المالية"، و ٣ توصيات ذات الصلة بـ "الموارد البشرية").

٧٢. ترتبط ١٨ توصية من إجمالي ٤٥ توصية معلقة ذات صلة بالعمليات أو البرامج بمراجعة حسابات عمليات الشراء التي تم استكمالها في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦؛ وتتعلق ١٥ توصية بعملية مراجعة الحسابات ببرنامج "حوكمة موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان والإدارة الاستراتيجية لها" التي تمت في ٢٠١٦؛ وتتعلق ١٠ توصيات أخرى بالعمليات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتتعلق توصيتان بالمكتب الإقليمي.

الشكل ٥
التوصيات المعلقة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

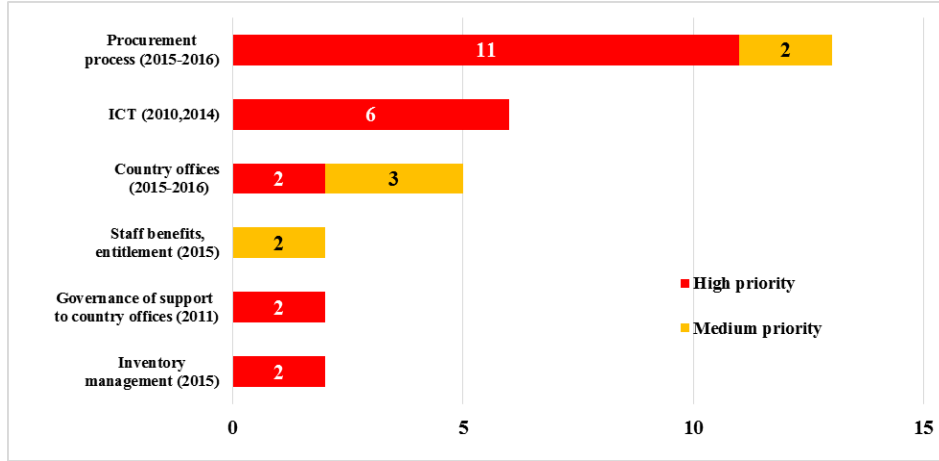


مقبولية المخاطر بالنسبة للإدارة

٧٣. لم يتم إغلاق أية توصيات في عام ٢٠١٧ استنادًا إلى قبول الإدارة بمخاطر عدم تنفيذ تلك التوصيات.

التوصيات التي لم يُبَيَّنَ فيها لمدة ١٨ شهرًا أو أكثر

الشكل ٦
التوصيات التي لم يُبَيَّنَ فيها لمدة ١٨ شهرًا أو أكثر



٧٤. أظهر استعراض توصية التنفيذ التقدم المحرز مقارنة بعام ٢٠١٦، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة المخزون. ظلت ٣٠ توصية، من إجمالي ١١٢ توصية معلقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، لم يتم البت فيها لمدة ١٨ شهرًا أو أكثر (انظر الشكل ٦ والمرفق ٤)، مقارنة بـ ٥٠ توصية في عام ٢٠١٦. ترتبط ١٣ توصية من إجمالي ٣٠ توصية بعمليات الشراء؛ وتتعلق ٦ توصيات بعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المختلفة، والتي تتطلب دمج عمليات تحسين الإجراءات (على سبيل المثال: مراجعة إجراءات الشراء، أو وضع إطار أكثر صرامة للرقابة الداخلية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، أو تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ كما ترتبط ٥ توصيات بمكتبيين من المكاتب القطرية (مثل: تلك التوصيات ذات الصلة بالمكاتب اللامركزية، والميزانية، والرصد)؛ بينما تتعلق الـ ٦ توصيات المتبقية بالعمليات الثلاث التي تُنفذ على نطاق المنظومة (ذات الصلة بتنفيذ البرامج والوارد البشرية بالأخص).

ب. الإجراءات التأديبية أو الجزاءات المتخذة بعد التحقيقات

٧٥. شُرع في الإجراء التأديبي أو الإداري أو الجزاء في حالتين من بين ١٤ حالة تم إثباتهما في ٢٠١٧، وظلت الـ ١٢ حالة المتبقية قيد نظر الإدارة.^{١٠}

٧٦. بحلول نهاية عام ٢٠١٧، فرضت الإدارة جزاءات أو إجراءات إدارية في ٦ حالات من بين ١٥ حالة (من إجمالي ١٩) تم إثباتها في عام ٢٠١٦ ولم يُبتَّ فيها حتى بداية عام ٢٠١٧؛ وسيتم إحالة أربع حالات إلى السلطات الوطنية؛ وتم البتُّ في حالتين من لجنة استعراض الموردين؛ وظلت ثلاث حالات قيد النظر.

٧٧. بحلول نهاية عام ٢٠١٧، اتخذت الإدارة إجراءً بخصوص ١١ حالة من إجمالي ١٣ حالة تم إثباتها في عام ٢٠١٥، وأحالت الحالتين المتبقيتين إلى السلطات الوطنية لتبثَّ فيها لجنة استعراض الموردين.

٧٨. لا تزال حالتان من بين ١٤ حالة تم إثباتها في عام ٢٠١٤ قيد نظر لجنة استعراض الموردين.

VIII. الأنشطة الاستشارية

٧٩. تتغير البيئة الداخلية والخارجية التي يعمل فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان تغييرًا سريعًا؛ وظلت الأسباب الرئيسية التي تناولتها الوثيقة DP/FPA/2015/7 (الفقرة ٧٤) قائمة في عام ٢٠١٧.

٨٠. ولا يزال هناك طلب كبير على الخدمات الاستشارية لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات لأغراض مُخصصة بصورة رئيسية. كما استدعت الكثير من الطلبات المقدمة استنمًا كبيرًا من إدارة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات بالأخص. وما زال تلك الطلبات "تأثير الدومينو" المُدمر على الأنشطة الأخرى لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، على الرغم من أن مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات واصل محاولاته للحد بشكل جذري من مشاركته فيما يلي بسبب قدرته الاستيعابية:

أ. استعراض بنود مراجعة اتفاقات التمويل، والتحقيق فيها: استعرض مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات العديد من نماذج الـ ٢٨ اتفاقًا التي قُدمت له في عام ٢٠١٧ (٢٣ في عام ٢٠١٦؛ و١٦ في عام ٢٠١٥)؛ ولا يزال أغلبها يتطلب استجابات في غضون فترات زمنية قصيرة؛

^{١٠} هكذا كانت الإحصاءات أثناء كتابة هذا التقرير. التفاصيل الخاصة بعام ٢٠١٧ متوفرة في المرفق ٤٦ ويتضمن المرفق ٧ تفاصيل الأعوام السابقة.

- ب. عمليات تقييم مهام مراجعة الحسابات والتحققات: واصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات مشاركته في العديد من الاستعراضات التي أجرتها الدول الأعضاء والجهات المانحة على الصعيدين المحلي والمؤسسي المطلوب مساهمة المكتب فيها في أثناء الرد على الأسئلة التي يطرحونها خلال العام؛
- ج. السياسات: رفض مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات استعراض السياسات، ما عدا سياسة الاحتيال التي يدعمها بفعالية (استعراض واحد في عام ٢٠١٧ مقارنة بـ ١٨ استعراضًا في ٢٠١٦؛ و ١٠ استعراضات في عام ٢٠١٥؛ و ٢٢ استعراضًا في عام ٢٠١٤)؛
- د. التصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي: في عام ٢٠١٧، دعم مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات الإدارة دعمًا شاملاً فيما يخص السياسات، والبروتوكولات، والتنسيق الداخلي في تلك المجالات. وعمل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات أيضًا بنشاط مكثف في المنتديات ذات الصلة المشتركة بين الوكالات، وبالأخص المنتديات المعنية بتحديد البروتوكولات والعمليات، وآليات الإبلاغ والمعلومات (ومن بينها المعلومات المتبادلة علنًا)، والنظر في الادعاءات والتحقيق فيها. فعلى سبيل المثال، دعم المكتب بفعالية أنشطة مكتب المنسق الخاص، وأنشطة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وذلك أحد المجالات التي سيواصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات دعمها في عام ٢٠١٨ بأقصى ما تسمح به موارده (انظر أيضًا الفقرة ٨٣)؛
- هـ. دعم الإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للسكان: يشتمل هذا الدعم، على سبيل المثال لا الحصر، على مشاركة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات بدور الملاحظ في العديد من اللجان التوجيهية أو اللجان العاملة؛
- و. الدعم العام لموظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان.

IX. التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة

أ. المراجعة الداخلية للحسابات

٨١. في عام ٢٠١٧، واصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات مشاركته الفعالة في الأنشطة المشتركة بين الوكالات، والاجتماعات المعنية بالمراجعة الداخلية، والمراجعات المشتركة للحسابات. كما شارك مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات في تبادل الممارسات والخبرات بين دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية المعنية (ممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في الأمم المتحدة، وممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات).
٨٢. تولى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات مجددًا في عام ٢٠١٧ منصب نائب رئيس ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة، المعني بالمراجعة المشتركة للحسابات، ومنسق التعاون لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وشارك أيضًا بفعالية في تطوير عملية جمع بيانات صناديق التمويل الجماعي، ومنظومة الأمم المتحدة؛ وتحليلها. تولى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات أيضًا منصب رئيس ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، شارك مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات في شتى المنتديات الرامية إلى تبادل المعلومات مع الجهات الأخرى متعددة الأطراف، مثل تلك المعنية بمراجعة الحسابات ومنع الاحتيال.

ب. التحقيقات

٨٣. في عام ٢٠١٧، استمر تعاون مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات عن كثب مع ممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة. وشارك المكتب بفعالية في عمليات التحقيق المشتركة بين الوكالات، واجتماعات ممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة ومؤتمر المحققين الدوليين، من بين جملة أمور، وأنشطة الأفرقة العاملة المعنية بالتحقيق في ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين (انظر أيضًا الفقرة ٨٠ الواردة أعلاه)، وبالتحقيق في المعونات المقدمة في إطار الاستجابة "سوريا بأكملها".

ج. وحدة التفتيش المشتركة

٨٤. واصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحققات الاضطلاع بدوره كجهة تنسيق لصندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بوحدة التفتيش المشتركة. كما تولى المكتب شؤون تنسيق ما يقرب من ٢٠ استطلاعًا مع وحدات الصندوق، ووحدة التفتيش المشتركة ذاتها، وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق.
٨٥. وما زال المكتب يلاحظ بقلق الزيادة الملحوظة في عبء العمل اللازم للقيام بمهام التنسيق لصندوق الأمم المتحدة للسكان. مما يؤثر بالأخص على متابعة التوصيات.

X. الاستنتاج العام والخطوات التالية

٨٦. يوّد مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات أن يعرب عن شكره للمديرين التنفيذيين السابقين والحاليين، والإدارة العليا، والمجلس التنفيذي، واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات على دعمهم المتواصل الذي أتاح للمكتب القيام بالمهام المنوطة به بأقصى قدر ممكن من النجاح في عام ٢٠١٧.

٨٧. كما أوضحت إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٧، من خلال الإجراءات المختلفة التي اتخذتها استجابةً لتقارير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات وعملاً بمشورته، التزامها بزيادة فعالية عمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة في الصندوق.

٨٨. وإذ نتطلع إلى المستقبل، فنستظل مواعمة التوقعات المتزايدة مع الموارد المتاحة هي التحدي الرئيسي، بل الأكثر حدة من أي وقت مضى، أمام مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات.

٨٩. وبينما يُقدّر مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات زيادة التمويل المتلقى في عام ٢٠١٧، تتسع، في العام نفسه، الفجوة بين "الإمدادات" – الموارد المتاحة للمكتب، مع الأخذ في الاعتبار مدى الإقبال على المخاطر في صندوق الأمم المتحدة للسكان – و"الطلب" على خدمات مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات – التي تتعلق بالمراجعة الداخلية (تغطية دورة المراجعة الداخلية؛ بحيث تصبح تغطية المراجعة المتوقعة على مستوى المشاريع أو البرامج التي تمولها الجهات المانحة)؛ والتحقيق (المعالجة السريعة، مع مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، للقضايا المتزايدة من حيث العدد والنوع والتعقيد؛ ومن بينها قضايا التحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة، والاستغلال والاعتداء الجنسيين)؛ ومتطلبات تقديم التقارير المتزايدة إلى الجهات المانحة (ولا سيما بخصوص التحقيقات)؛ وطلبات الحصول على خدمات المشورة، وارتفاع الطلب المتعلق بوحدة التفتيش المشتركة. فحسب ما أُشير إليه بالفعل في السنوات الماضية، تجعل الفجوة المذكورة أعلاه مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات يُشكّل الكثير من المخاطر الانتمانية والمخاطر التي تضر بالسمعة بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٩٠. وعلى الرغم من ذلك، سيواصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات التزامه بتقديم خدمات عالية الجودة بالقدر الذي تسمح به الموارد المتاحة له.